



Distr.
GENERAL
A/CN.9/255
8 May 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

لجنة الأمم المتحدة للقانون
التجاري الدولي
الدورة السابعة عشرة
نيويورك ، ٢٥ حزيران/يونيه -
١١ تموز/يوليه ١٩٨٤

تنسيق الأعمال : بوجه عام

تقرير الأمين العام

مقدمة

١ - في القرار ١٣٤/٣٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة عشرة، أكدت من جديد ولاية اللجنة فيما يتعلق بتنسيق الأنشطة القانونية في ميدان القانون التجاري الدولي تفاديا لازدواج الجهود وتعزيزا للكفاءة والاتساق والترابط في عمليتي توحيد وتنسيق القانون التجاري الدولي. وترد أدناه الأنشطة الرئيسية التي جرى الاضطلاع بها، من أجل التنسيق، منذ الدورة السادسة عشرة للجنة (١).

٢ - وبمناسبة الندوة الثانية المعنية بتدفق البيانات عبر الحدود التي عقدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (لندن، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر-٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣)، ناقشت أمانات كل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومجلس التعاون الجمركي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واللجنة القانونية لبلدان شمالي أوروبا، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، سبل التعاون في معالجة المشاكل القانونية المتعلقة بالتجهيز الآلي للبيانات. وعقب ذلك، اشتركت أمانات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ومجلس التعاون الجمركي في اعداد استبيانات بشأن القيمة القانونية لسجلات الحاسب الالكتروني. وقد أرسل استبيان مجلس التعاون الجمركي، الذي يركز على المقبولية القانونية لقرار البضائع المقدم الى السلطات الجمركية بصيغة

(١) انظر، أيضا، التدريب والمساعدة (A/CN.9/256).

مقروءة الكترونياً، الى الدول الأعضاء في هذا المجلس مشفوعاً، للاطلاع، باستبيان لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، وارسل استبيان هذه الأخيرة الى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مشفوعاً، للاطلاع، بالاستبيان المرسل من مجلس التعاون الجمركي . وقد أقامت أمانة لجنة (الأونسيترال) أيضاً اتصالاً متبادلاً ذا صفة رسمية مع اللجنة المصرفية (اللجنة التقنية ٦٨) التابعة للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وقد تم تمثيل الأمانة في اجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بالعمليات والاجراءات المصرفية واللجنة الفرعية المعنية بالوسائل اللاسلكية في مجال الصيرفة (تورونتو، كندا، ٦-٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣)، كما مثلت أمانة الأونسيترال في اجتماع الفريق العامل المشترك بين الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأوروبا والمعني بتيسير اجراءات التجارة الدولية (جنيف، ٢٦ - ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣)، ونوقشت في هذا الاجتماع المشاكل القانونية التي تنشأ في اطار تيسير التبادل التجاري، كما نوقشت ضرورة تنسيق أنشطة المنظمات الدولية المعنية .

٣ - وفيما يتعلق بمشروع الأونسيترال بشأن التحويلات الالكترونية للأموال، مثلت الأمانة في الاجتماع الخامس لمحامي امريكا اللاتينية الخبراء في القوانين المصرفية (غواكيل وكويتو، اكوادور، ٣ - ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣)، وفي الحلقة الدراسية السنوية التي نظمتها جمعية الاتصالات المالية السلوكية واللاسلكية فيما بين المصارف في جميع أنحاء العالم (مونترال، سويسرا، ٢٦ - ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣) . ودعت الأمانة أيضاً الى محفل المسائل القانونية المنظم من قبل رابطة المحامين الامريكيين المعنية بمؤتمر ١٩٨٣ للاتصالات السلوكية واللاسلكية برعاية الاتحاد الدولي للمواصلة السلوكية واللاسلكية (جنيف، ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣) . كما يتعاون كل من مصرف التسويات الدولية، وصندوق النقد الدولي والاتحاد المصرفي لبلدان أمريكا اللاتينية، مع أمانة لجنة الأونسيترال في مجال الأعمال المتعلقة بالتحويلات الالكترونية للأموال . وقد أحيطت اللجنة الدولية للقوانين النقدية التابعة لرابطة القانون الدولي علماً بأنشطة الأونسيترال في مجال المدفوعات الدولية، بما في ذلك اعداد مشاريع فصول الدليل القانوني الخاص بالتحويلات الالكترونية للأموال، في سياق اضطلاع هذه الأنشطة ببحث حسم المسائل المتعلقة بالدفع في مجال المعاملات الدولية .

٤ - وفي اطار عقود التشييد، نظر فريق الخبراء المعني بالممارسات التعاقدية الدولية في ميدان الصناعة التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا (جنيف، ١٢ - ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣) في مشروع دليل قانوني لصياغة العقود الدولية بشأن الخدمات المتعلقة بصيانة واصلاح وادارة المنشآت الصناعية . وقد أقيم اتصال وثيق متبادل مع هذا الفريق، بسبب العلاقة الوطيدة بين هذا الدليل ومشروع الدليل القانوني بشأن صياغة العقود الدولية لتشييد المنشآت الصناعية الذي تقوم باعداده حالياً الأونسيترال . وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وأمانة الأونسيترال برنامج الاجتماعات المشتركة بين الأمانات لتنسيق الأنشطة التي بدأت في عام ١٩٨٢ . وستكون

أمانة الأونسيترال ممثلة بصفة مراقب في مؤتمر اليونيدو العام الرابع (فيينا، ١٨-٢ آب/اغسطس ١٩٨٤) . وبالإضافة الى اليونيدو، يواصل كل من مركز شؤون الشركات عبر الوطنية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والبنك الدولي . ومصرف التنمية الآسيوي، والاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين، تعاونه بنشاط مع أمانة الأونسيترال في اعداد مشاريع فصول الدليل القانوني للعقود الدولية الخاصة بتشديد المنشآت الصناعية .

٥ - ومثلت الأونسيترال في الاجتماع الذي نظمته اليونيدو والمركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان النامية، (ليوبليانا، يوغوسلافيا ١٦ - ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤) ، بشأن الضمانات في عقود نقل التكنولوجيا . ويمثل المركز الدولي للمؤسسات العامة هيئة مشتركة بين البلدان النامية مكرّسة لقضية المؤسسات العامة في تلك البلدان ، ويبلغ عدد أعضائها في الوقت الحاضر ثلاثة وثلاثين بلدا . ومن المقرر التعاون مع المركز الدولي للمؤسسات العامة في المجالات موضع الاهتمام المشترك في الميدان القانوني، وخاصة في اعداد الدليل القانوني الخاص بتشديد المنشآت الصناعية .

٦ - وقامت الغرفة الدولية للتجارة، التي اعتمدت في حزيران/يونيه ١٩٨٣ تنقيح ١٩٨٣ للاعراف والممارسات الموحدة المتعلقة بالاعتمادات المستندية، على أن يبدأ العمل بذلك اعتبارا من ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤، بتقديم نص هذا التنقيح الى الأونسيترال لامكان التصديق عليه . وقد أعيد نشر نص تنقيح ١٩٨٣ مع مذكرة تفسيرية من أمانة الغرفة الدولية للتجارة في الوثيقة A/CN.9/251 . وخلال فترة اعداد تنقيح ١٩٨٣، تعاونت أمانة الأونسيترال مع الغرفة الدولية للتجارة في هذه المهمة بارسال مذكرة شفوية مؤرخة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٨٢ الى جميع الحكومات وطبها المشروع المنقح آنذاك مع طلب ابداء تعليقاتها عليه . وأحيلت التعليقات الواردة الى الغرفة الدولية للتجارة لتنظر فيها . وقد نظر في هذا التنقيح في اجتماعات اللجنة المعنية بأسلوب وممارسة الصيرفة التابعة للغرفة الدولية للتجارة، وكانت أمانة الأونسيترال ممثلة في الاجتماعات وأصدرت اللجنة المعنية بالممارسات التعاقدية الدولية التابعة للغرفة الدولية للتجارة توصية الى اللجان الوطنية التابعة للغرفة تشير عليها بأن تستحث حكوماتها على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع (فيينا، ١٩٨٠) (اتفاقية فيينا للمبيعات) ، كما وافقت على تعليق يستهدف اسسداء مشورة عملية الى الأطراف المشتركة في التفاوض حول عقود المبيعات الدولية وصياغتها في اطار الاتفاقية حالما تصبح هذه نافذة المفعول .

٧ - وعقدت في لاهاي (٧ - ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣) الدورة الثانية للجنة الخاصة، التابعة لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، للنظر في تنقيح اتفاقية عام ١٩٥٥، المتعلقة بالقانون الساري على البيع الدولي للبضائع، في ضوء اعتماد اتفاقية فيينا للمبيعات . والى جانب الدول الأعضاء في المؤتمر، دعيت الدول الأعضاء في الأونسيترال لحضور هذه الدورة . كما دعيت الى حضورها الدول التي كانت سابقا أعضاء

في الأونسيترال وشاركت في اجتماع ١٩٨٢ . واعتمدت اللجنة الخاصة مشروع نصها المعد للتنقيح ، ومن المتوقع ان يعقد مؤتمر لاهاي مؤتمر اديلوبوماسيا في ١٩٨٥ لتنقيح الاتفاقية .

٨ - وتبادلت أمانة الأونكتاد مع أمانة الأونسيترال المعلومات بشأن العمل الذي تقوم به الأونكتاد فيما يتعلق بحقوق وواجبات مشغلي ومستعملي محطات وصول الحاويات وفقا للفقرة ٨ من قرار الأونكتاد رقم ١٤٤ (د - ٦) والعمل الذي تقوم به الأونسيترال بشأن مسؤولية مشغلي محطات الوصول في ميدان النقل . وتشجع الأونكتاد التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لنقل البضائع بحرا ، ١٩٧٨ (قواعد هامبورغ) ، وعلى وجه الخصوص في الفقرة ١٣ من قرارها رقم ١٤٤ (د - ٦) . كما أعربت أمانتا المنظمتين كلتاهما عن رغبتيهما في أن تشارك الواحدة منهما في الطلقات الدراسية الاقليمية ، بشأن المواضيع ذات الاهتمام المتبادل ، والتي ترعاها المنظمة الأخرى .

٩ - وقد دعيت الأونسيترال من جانب اللجنة الاقتصادية لافريقيا للمشاركة في احدى لجان التنسيق فيما بين المؤسسات والمعنية بتحديث وتوحيد التشريع الخاص بالملاحة البحرية في افريقيا . ويشترك في عضوية اللجنة كل من المنظمة الدولية للملاحة البحرية ، والأونكتاد ، ومنظمة العمل الدولية ، والمؤتمر الوزاري لدول غربي ووسط افريقيا المعني بالنقل البحري . ودعيت أيضا عدة منظمات دولية أخرى للمشاركة .

١٠ - وسيكون مشروع القانون النموذجي ، الذي أعدته الأونسيترال بشأن التحكيم التجري الدولي ، الموضوع الرئيسي في المؤتمر المؤقت للمجلس الدولي للتحكيم التجاري (لوزان ، سويسرا ، ١٠ - ١٢ أيار/مايو ١٩٨٤) . وستشارك الأمانة في هذا المؤتمر الذي سيجتمع فيه زهاء ٥٥٠ خبيرا في التحكيم من أرجاء العالم ، ومن المتوقع أن يكون اسهام المجلس الدولي للتحكيم التجاري في مشروع الأونسيترال بشأن قانون نموذجي للتحكيم اسهاما كبيرا بدرجة تعادل اسهامه في اعداد قواعد الأونسيترال التحكيمية . وكانت أمانة الأونسيترال ممثلة في مؤتمر التحكيم الذي نظمته الغرفة الدولية للتجارة (باريس ، ١١ - ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣) بمناسبة مرور ستة عشر عاما على انشاء محكمة التحكيم التابعة للغرفة .

١١ - وفي قرار الجمعية العامة ١٢٨/٣٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، طلب الى اللجنة أن تواصل تقديم المعلومات ذات الصلة وأن تتعاون تماما مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في انجاز دراسة عن التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتمثلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد . وقد قامت أمانة الأونسيترال كما فعلت في الماضي بتزويد المعهد بالمعلومات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة التي تظطلع بها اللجنة ليستخدمها في دراسته .

١٢ - والى جانب تلك المنظمات المذكورة في الفقرات السابقة ، تقيم الأمانة اتصالا وثيقا مع اللجنة الاستشارية القانونية لآسيا و افريقيا ، ومجلس التعاضد الاقتصادي ، ومنظمة الدول الامريكية .